

الفضاء العمومي الافتراضي عبر الصفحات الإخبارية لموقع فايسبوك

أ. بن بوزيان عبد الرحيم

(باحث دكتوراه) جامعة الجزائر 3

الإيميل: benbouzia.ab@univ-ouargla.dz

ملخص:

حاولت هذه الدراسة استكشاف إمكانية أن يكون موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك «كحيز» لظهور «فضاء عمومي افتراضي جديد» في الجزائر. وبالاعتماد على دراسة حالة موضوع «قانون المالية لسنة 2017» عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك، حيث تم تحليل محتوى 32 منشورا و7200 تعليقا في الفترة الممتدة من 4 سبتمبر إلى 31 ديسمبر 2016. أظهرت نتائج الدراسة أن منشورات الصفحة كانت بمثابة الداعم للفضاء العمومي الرسمي ولم تكن بديلا عنه. أما تعليقات المشاركين، فقد كانت تمثل فضاء عموميا مضادا للفضاء العمومي الرسمي. وعليه فإن الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك تمثل فضاء عموميا افتراضيا يعمل على بروز الصراع بين كل من الفضاء الرسمي والمضاد.

الكلمات المفتاحية: فايسبوك، الفضاء العمومي الافتراضي، الفضاء العمومي الرسمي، الفضاء العمومي المضاد.

Virtual Public Sphere through Facebook news pages

Abstract :

This study attempted to explore the possibility of Facebook as «Space» for the emergence of a «New Virtual Public Sphere» in Algeria. Based on a case study of «the Finance Law 2017», the Al-Bilad newspaper in Facebook analyzed the content of 32 posts and 7,200 comments from September 4 to December 31, 2016. The results of the study showed that the page's posts served as a supporter of the official public sphere and was not a substitute for it. The comments of the participants were a counter-public sphere to official public sphere. Thus, Al-Bilad's Facebook page represents a virtual public sphere that creates the conflict between the official sphere and the counter.

Keywords: facebook, Virtual Public Sphere, Official Public Sphere, Counter-Public Sphere.

مقدمة

ينحدر مفهوم العمومية (Public) من المُثل الديمقراطية التي تفترض مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. كما يمكننا فهم العمومية كتنقيض للخصوصية (Private)، أي أن ما هو عام يكون مفتوحاً للجميع دون استثناء. ويعتبر الفضاء العمومي عنصراً أساسياً من عناصر الحكم الديمقراطي، فالمساءلة والاستجابة السريعة لمطالب المواطنين تقتضي علنية الحكم الديمقراطي، وخضوع المؤسسات السياسية لسيطرة المواطنين، وقد كان هذا التصور موجوداً بالفعل في مفهوم "بوليتا" لأرسطو، حيث يحكم عدد قليل من الناس بموافقة الكثيرين، ويلعب الفضاء العمومي دوراً حيوياً في الحصول على هذه الموافقة⁽¹⁾. يقدم بيتر دالغرن (Peter Dahlgren) تعريفاً حديثاً لمفهوم الفضاء العمومي واصفاً إياه "بأنه مجموعة من المساحات التواصلية في المجتمع والتي تسمح بتداول المعلومات والأفكار والمناقشات بطريقة مثالية غير مقيدة"، وكذلك تشكيل الإرادة السياسية (أي الرأي العام)⁽²⁾. إذن فالفضاء العمومي هو ذلك الحيز الذي يجب أن يزود فيه المواطن بالمعلومات والأفكار والمناقشات حول الشؤون والقضايا العامة، والهدف من هذا هو تأمين رأي مستنير وضمان المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية⁽³⁾.

ولفهم فكرة الفضاء العمومي بطريقة أفضل اقترح كل من جرهارد (Gerhards) ونايدهارت (Neidhardt) (1999) التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من مننديات الفضاء العمومي والتي يمكن فرزها بشكل هرمي وفق: الأطر التنظيمية، ودرجة الانفتاح، والتأثيرات المجتمعية. المنتدى الأول هو **الفضاء العمومي المواجهاتي Encounter public sphere** الذي يتألف من التواصل اليومي بين المواطنين وجهاً لوجه، والذي يحدث في الشوارع وفي الحدائق وفي المقاهي وما إلى ذلك، هذا النوع من مننديات الفضاء العمومي لا يملك هيكلًا تنظيميًا ثابتًا، ولكنه يعطي فرصة كافية لمناقشة قضايا متنوعة جداً، ويبقى تأثيره المجتمعي ضعيفاً إلى حد ما، وعدد الناس الذين يمكن الوصول إليهم صغيراً نسبياً. المنتدى الثاني هو **الأحداث العامة Public events** بما في ذلك الاجتماعات العامة التي تحدث في قاعات المدن، والمطالعة العامة، أو حتى مسيرات الاحتجاج. هذا النوع من مننديات الفضاء العمومي يمتلك هيكلًا تنظيميًا في حده الأدنى، وهو ليس مفتوحاً للجميع بل يشارك فيه المتخصصين وقادة الرأي، وبالتالي فإن للأحداث العامة قدرة تأثيرية أكبر في المجتمع وتستطيع الوصول إلى شريحة أوسع من الأفراد بالمقارنة مع الفضاء العمومي المواجهاتي⁽⁴⁾. وتشكل وسائل الإعلام الجماهيرية **The mass media** (الصحف، الإذاعة، التلفزيون) المنتدى الثالث للفضاء العمومي، و تعتبر منتداه الرئيسي في المجتمعات الحديثة، وهي قادرة على إنشاء منتدى اتصالي دائم للمناقشة السياسية، ففي الدول الديمقراطية تساهم وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام عن طريق تزويد المواطنين بالمعلومات، وهي لا تجعل الأحداث السياسية الجارية علنية فقط، بل تجعل آراء الفاعلين وردودهم علنية أيضاً للجمهور الواسع⁽⁵⁾. كما تمتلك بنية تحتية تقنية وتنظيمية كاملة، ويهيمن عليها المتخصصين مثل الصحفيين والخبراء، في حين ينخفض دور المواطن العادي والذي يلعب دوراً سلبياً من خلال تلقي المحتويات الإعلامية فقط. وفي مقابل ذلك، فإن لوسائل الإعلام الجماهيرية تأثيراً كبيراً في المجتمع بسبب قدرتها الكبيرة على الوصول إلى جمهور واسع جداً، ولعب دور أساسي في تشكيل الرأي العام⁽⁶⁾.

إلى جانب ذلك فقد تعرّض مفهوم الفضاء العمومي إلى انتقادات واسعة من طرف وجهات نظر متعددة التخصصات بدء بالانتقادات التاريخية إلى انتقادات النظرية النسوية، ورغم كل تلك الانتقادات يرى سباركس (Sparks) (2005) أنّ الباحثين يميلون للإبقاء على مفهوم الفضاء العمومي نظرا لجاذبيته القوية، حيث يعمل كإطار معياري نقيس من خلاله الادعاءات الديمقراطية لنظام إعلامي ما⁽⁷⁾.

إنّ التغيّر الكبير الذي يشهده المشهد الإعلامي له تأثير بالغ على الفضاء العمومي، فإلى جانب وسائل الإعلام التقليدية (الصحف، الاذاعة، التلفزيون) التي تعرّضت إلى انتقادات كبيرة، أصبحت الأنترنت وسيطا جديدا ذو أهمية كبيرة، نظرا لسهولة الوصول إليها من قبل عدد كبير من الناس، ويتم استخدامها لتحقيق الكثير من الغايات، كما أنها باتت مصدرا للمعلومات يحل مكان وسائل الإعلام القديمة. ويعتقد الكثير من الباحثين في العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال وحتى من تخصصات أخرى، وكذلك النشطاء السياسيين، أنّ هذه الوسيلة الجديدة لديها قدرة كبيرة على تغيير التواصل المجتمعي بشكل جذري، وباختصار تمكّن الأنترنت من وجود فضاء عمومي أفضل من وسائل الإعلام التقليدية⁽⁸⁾. وفي مقابل ذلك يدعي بعض الباحثين المتشائمين بأنّ النقاش على الأنترنت غالبا ما ينتهي بسوء التواصل ولا يمكنه تعزيز الديمقراطية المباشرة، ونظرا للتعرّض الانتقائي فإن الأفراد الذين المتواجدين في نفس مجموعة النقاش عبر الأنترنت، ينتهي بهم الأمر عادة إلى تبني مواقف أكثر تطرفا من الاتجاه العام⁽⁹⁾. إنّ الأنترنت تبتعد كل البعد عن تنشيط الفضاء العمومي، بل غالبا ما تميل إلى التكيّف مع الوضع القائم⁽¹⁰⁾.

حاول باحثون آخرون استكشاف الامكانيات التي قد تحملها وسائل الإعلام الجديدة للفضاء العمومي والديمقراطية من خلال استخدام مصطلح الفضاء العمومي الافتراضي، الذي يعرفه بينكلر (Benkler) (2006) بتحول الفضاء العمومي من التماثل إلى الرقمية، مما أتاح للأفراد والمجموعات المختلفة بإنتاج ونشر، وتداول المعلومات والأفكار بهدف الفعل السياسي والمدني، ومن خلال ذلك يتم تعطيل سلطة وسائل الإعلام⁽¹¹⁾. كما يرى باحثون آخرون مثل كاستلز (Castells) (1999) أنّ الفضاء العمومي الافتراضي يمكن أن يؤدي إلى ظهور فضاء عمومي عابر للأوطان عندما تتدفق الأفكار -بقدر كبير من السرعة- بين المنتجين والموزعين والجمهور، على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي، والدولي. وتؤكد زيزي باباكريسي على أنّ الأنترنت والتكنولوجيا المحيطة بها تحمل وعدا بإعادة إحياء الفضاء العمومي، إلا أنّ هناك العديد من الجوانب في هذه التكنولوجيا الجديدة يمكنها أن تحد أو أن تعزز تلك الإمكانية، ففي الوقت الذي تقدم فيه تكنولوجيا الأنترنت قدرات هائلة لتخزين البيانات واسترجاعها مما يسمح بتقديم معلومات لم تكن متاحة من قبل. غير أنّ عدم المساواة في الوصول إليها، والأميّة المعلوماتية، وتفتيت الخطاب السياسي، كلها عوامل تقلل من قدرات الفضاء الافتراضي الجديد. وتؤكد على أنّ تكنولوجيا الأنترنت قد شكّلت حيزا عموميا جديدا لإجراء مناقشات ذات توجّه سياسي، إلا أنّ تحوّل هذا الحيز العمومي إلى فضاء عمومي لا يتوقف على هذه التكنولوجيا في حد ذاتها⁽¹²⁾، فالحيز العمومي الافتراضي يساهم في تعزيز النقاش، أما الفضاء العمومي الافتراضي فيجب أن يساهم في الديمقراطية⁽¹³⁾.

وفي السنوات الأخيرة تم تغيير مركز النقاش من الأنترنت كفضاء عمومي افتراضي جديد إلى مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء عمومي جديد. حيث يؤكد المتفائلون أنّ المميزات والأدوات التي تقدمها مواقع

التواصل الاجتماعي تسهل التواصل بين الأفراد وربما تكون أفضل وسيلة لتحقيق فضاء عمومي افتراضي حقيقي بالمقارنة مع الوسائل التواصلية السابقة⁽¹⁴⁾. ولكن هناك من يرى عكس ذلك تماما، أي أن مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في انهيار الفضاء العمومي، ونستطيع تلخيص أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك في النقاط التالية: أولا: الصعود المتزايد للفضاء الخاص والنظر للحياة العامة بواسطة التجربة الشخصية؛ ثانيا: الطبيعة التشاركية المفتوحة للأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى الفوضى بسبب غياب قواعد نموذجية للسلوك؛ ثالثا: انتشار المحتوى الذي لا يمكن الاعتماد عليه عبر الأنترنت؛ رابعا: الرقابة؛ خامسا: أصبحت الأنترنت مساحة مهمة لنشاط الشركات الرأسمالية؛ وأخيرا، غياب الحوار الموسع والنقاش النقدي (جوهر الفضاء العمومي) في معظم الأحيان عبر الأنترنت^(15، 16).

ركزت العديد من الدراسات التي تطرقت إلى الفضاء العمومي داخل الوسائط الاجتماعية (Social Media) على موقع تويتر^(انظر 17، 18، 19، 20). أما الدراسات التي اهتمت بالمنصة الاجتماعية الأكثر انتشارا «فايسبوك» فقد كان ضعيفا جدا مقارنة مع الدراسات التي اهتمت بالتويتر أو بعض المنصات الاجتماعية الأخرى^(21، 22، 23). وفيما يخص الدراسات التي أجريت على مستوى الدول العربية نذكر: دراسة كل من صادق رايح⁽²⁴⁾، ودراسة الصادق الحمامي⁽²⁵⁾، أما في الجزائر فنجد دراسة وحيدة تناولت مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي وهي دراسة هواري حمزة «مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي: دراسة المجتمعات الافتراضية الجزائرية على الفايسبوك وتناولها لقضية الفساد في سوناطراك» صفحة راديو طرطور نموذجيا⁽²⁶⁾.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانية أن يؤدي موقع فايسبوك إلى أن بروز فضاء عمومي افتراضي جديد لم تستطع وسائل الإعلام التقليدية في الجزائر أن تحققه، نظرا للسيطرة الكبيرة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة على قطاع الإعلام، وحتى وسائل الإعلام الخاصة لم تتمكن من ذلك، بسبب غلبة البعد التجاري على نشاطها الإعلامي. من خلال دراسة موضوع قانون المالية لعام 2017 عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك. وإذا ما نظرنا في موقع فايسبوك نجده يضم مجموعة من الصفحات، والمجموعات، ومجالا خاصا بكل مستخدم، وضمن هذه الدراسة سوف نركز فقط على البنية الاتصالية الخاصة بالصفحات (Pages). يمكن للأفراد والتنظيمات المختلفة إنشاء صفحات على الفايسبوك، والصفحة هي وسيلة للاتصال الجماعي حيث قد يختار العديد من المستخدمين "الإعجاب" بالصفحة، والمشاركة في النقاشات التي تنتجها منشورات تلك الصفحات مع أشخاص آخرين "معجبين" هم أيضا بتلك الصفحة، وبدون أن يكون هناك رابط بينهم كأصدقاء في نفس الشبكة، فالرابط هنا هو تلك الصفحة. وعلى اعتبار أن الفضاء العمومي هو شبكة من المساحات الاتصالية التي تناقش فيها الشؤون العامة ويتشكل من خلالها الرأي العام⁽²⁷⁾، وعليه يعتبر موقع الفايسبوك حيزا عموميا (Public Space) يضم داخله أحيانا عمومية فرعية أخرى تتمثل في الحيز الخاص بالمنشورات، والحيز الخاص بالتعليقات. وبالتالي نعتقد أن الفضاء الذي ينتجه الحيز الخاص بالمنشورات سوف يكون مختلفا تماما عن ذلك الذي ينتجه الحيز الخاص بالتعليقات، ومن هنا يمكننا طرح السؤالين التاليين:

- 1- هل يمكن أن يكون الحيز العمومي الخاص بمنشورات (موضوع قانون المالية 2017) الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك كفضاء عمومي بديل للفضاء العمومي الرسمي؟
- 2- هل يمكن أن يكون الحيز العمومي الخاص بالتعليقات (على منشورات قانون المالية 2017) عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك كفضاء عمومي مضاد للفضاء العمومي الذي أنتجه الحيز العمومي الخاص بمنشورات؟

منهج الدراسة

استخدمت العديد من الدراسات منهج دراسة المحتوى لاستكشاف الفضاء العمومي عبر وسائل الاتصال الجديدة (أنظر: 28، 29، 30، 31). وهذه الدراسة تعتمد أيضا على نفس المنهج لتحليل إمكانية أن يؤدي موقع فايسبوك إلى أن بروز فضاء عمومي افتراضي جديد، من خلال التركيز على تحليل موضوع قانون المالية لعام 2017 عبر منشورات الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في موقع الفايسبوك (www.facebook.com/elbilad)، وكذلك تحليل تعليقات المستخدمين على تلك المنشورات عبر نفس الصفحة. وقد تم اختيار الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد وموضوع قانون المالية لعام 2017 بطريقة قصدية، نظرا لأن الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك تأتي في المرتبة الأولى ضمن الصفحات الإخبارية الجزائرية حسب ترتيب موقع (www.socialbakers.com). وبالنسبة لموضوع قانون المالية 2017، أرى أنه يستجيب لمعيار الموضوع العام، الذي يثير النقاش العام بين المستخدمين ووسائل الإعلام. وباعتبار المنشورات والتعليقات كوحدات للتحليل، بحثنا عبر صفحة جريدة البلاد في الفايسبوك باستخدام الكلمة المفتاحية: "قانون المالية 2017"، فتحصلنا على 32 منشورا. هذه المنشورات أنتجت 7200 تعليق خلال الفترة الممتدة من 4 سبتمبر 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

فئات التحليل

تنقسم فئات التحليل في هذه الدراسة إلى مجموعتين هما: فئات التحليل الخاصة بالمنشورات وهي: أولا: فئة الفاعلين: وتتشكل من مؤسسات وشخصيات حكومية (رسمية)، نواب البرلمان، أعضاء مجلس الأمة، تجار ومتعاملين اقتصاديين، وسائل إعلام، مواطنين، منظمات المجتمع المدني؛ ثانيا: فئة التقييم الموضوع: وهي تتألف من تقييم إيجابي لقانون المالية 2017، تقييم سلبي لقانون المالية 2017، تقييم محايد لقانون المالية 2017؛ ثالثا: فئة التفسيرات: وتضم تفسيرات اقتصادية، تفسيرات سياسية، تفسيرات تشريعية، أو بدون تفسير يذكر. أما بالنسبة للفئات الخاصة بالتعليقات فهي تتألف من الفئات التالية: أولا: فئة الاتجاه نحو الفضاء العمومي الرسمي (مؤسسات الإعلام الجزائرية والحكومة بكل مكوناتها): وتضم اظهار موقف مؤيد تجاه الفضاء العمومي الرسمي، أو اظهار موقف معارض تجاه الفضاء العمومي الرسمي، أو موقف محايد، أو غير ذلك؛ ثانيا: فئة المحاججة: وتتشكل من تقديم حجج مؤيدة للموضوع، تقديم حجج معارضة للموضوع، أو غير ذلك؛ ثالثا: فئة الاتجاه نحو المعارضين لقانون المالية 2017: وتحتوي على التعليقات التي تظهر تأييدا لمن يعارضون قانون المالية 2017، أو التعليقات التي تظهر معارضة لمن يعارضون قانون المالية 2017، أو التعليقات التي تظهر حيادا تجاه من يعارضون قانون المالية 2017، أو غير ذلك.

عملية الترميز

وفي ما يخص إجراء الثبات فقد اعتمدت الدراسة على مرمزين (02) فقط، تلقيا جلسة تدريبية واحدة تعرفا من خلالها على كيفية ترميز الفئات المختلفة، وبعدها تم ترميز عينة عشوائية من المنشورات والتعليقات الخاصة بقانون المالية 2017 عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد في الفايسبوك، كان مستوى التوافق بعد حسابه بمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) هو 0.76 أي 76% وهي نسبة مقبولة إلى أبعد الحدود.

نتائج الدراسة

1- منشورات قانون المالية 2017 عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد

بلغ عدد المنشورات التي تناولت موضوع قانون المالية 2017 خلال عام 2016 عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد 32 منشورا.

1-1- تنوع الفاعلين: بهدف تقييم مدى تنوع الفاعلين الذين كان لهم دورا ما حول موضوع قانون المالية، وبعد مراجعة كل تلك المنشورات يمكننا تقسيم الفاعلين كالتالي: مؤسسات وشخصيات حكومية (رسمية)، نواب البرلمان، أعضاء مجلس الأمة، تجار ومتعاملين اقتصاديين، وسائل إعلام، مواطنين، منظمات المجتمع المدني. وقد أظهرت نتائج تحليل المنشورات أنهم يتوزعون كالتالي:

الجدول رقم 01: يبين طبيعة الفاعلين

النسبة	التكرارات	الفاعلين
55.55	25	مؤسسات وشخصيات حكومية (رسمية)
17.77	8	نواب البرلمان
6.66	3	أعضاء مجلس الأمة
6.66	3	تجار ومتعاملين اقتصاديين
4.44	2	وسائل إعلام
6.66	3	مواطنين
2.22	1	منظمات المجتمع المدني
100	45	المجموع

1-2- تقييم الموضوع: وهي تتألف من تقييم إيجابي لقانون المالية 2017، تقييم سلبي لقانون المالية 2017، تقييم محايد لقانون المالية 2017.

الجدول رقم 02: يوضح كيفية تقييم الموضوع

النسبة	التكرارات	تقييم الموضوع
68.75	22	تقييم إيجابي لقانون المالية 2017
21.87	7	تقييم سلبي لقانون المالية 2017
9.37	3	تقييم محايد لقانون المالية

100	32	المجموع
-----	----	---------

1-3- التفسيرات: وتضم تفسيرات اقتصادية، تفسيرات سياسية، تفسيرات تشريعية، أو بدون تفسير يذكر.

الجدول رقم 03: يبين التفسيرات التي قدمت للموضوع

النسبة	التكرارات	التفسيرات
44.68	21	تفسيرات اقتصادية
31.91	15	تفسيرات سياسية
19.14	9	تفسيرات تشريعية
4.25	2	بدون تفسير
100	47	المجموع

2- بالنسبة للتعليقات على منشورات قانون المالية 2017 عبر الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد
1-2- الاتجاه نحو الفضاء العمومي الرسمي: وتضم اظهار موقف مؤيد تجاه الفضاء العمومي الرسمي، أو اظهار موقف معارض تجاه الفضاء العمومي الرسمي، أو موقف محايد، أو غير ذلك.

الجدول رقم 04: اتجاه التعليقات (المشاركات) نحو الفضاء العمومي الرسمي

النسبة	التكرارات	الاتجاه نحو الفضاء العمومي الرسمي
1.43	103	موقف مؤيد تجاه الفضاء العمومي الرسمي
74.43	5359	موقف معارض تجاه الفضاء العمومي الرسمي
2.77	200	موقف محايد تجاه الفضاء العمومي الرسمي
21.36	1538	غير ذلك
100	7200	المجموع

2-2- الحاجة: وتتشكل من تقديم حجج مؤيدة للموضوع، تقديم حجج معارضة للموضوع، أو غير ذلك.

الجدول رقم 05: طبيعة الحاجة في التعليقات

النسبة	التكرارات	الحاجة
2	144	تقديم حجج مؤيدة للموضوع
31.25	2250	تقديم حجج معارضة للموضوع
66.75	4806	غير ذلك

100	7200	المجموع
-----	------	---------

2-3- **الاتجاه نحو المعارضين لقانون المالية 2017:** وتحتوى على التعليقات التي تظهر تأييدا لمن يعارضون قانون المالية 2017، أو التعليقات التي تظهر معارضة لمن يعارضون قانون المالية 2017، أو التعليقات التي تظهر حيادا تجاه من يعارضون قانون المالية 2017، أو غير ذلك.

الجدول رقم 06: اتجاه المشاركين نحو معارضي قانون المالية 2017

النسبة	التكررات	الاتجاه نحو المعارضين لقانون المالية 2017
44.11	3176	التعليقات التي تظهر تأييدا لمن يعارضون قانون المالية 2017
4.19	302	التعليقات التي تظهر معارضة لمن يعارضون قانون المالية 2017
5.58	402	التعليقات التي تظهر حيادا تجاه من يعارضون قانون المالية 2017
46.11	3320	غير ذلك
100	7200	المجموع

مناقشة النتائج

1- سيطرة الفاعلين الحكوميين وغياب إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني

تشير نتائج الدراسة إلى غياب تعدد الفاعلين وخاصة إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وهما طرفين لم يتم تمثيلهما في المناقشات العامة التي دارت حول قانون المالية لعام 2017، واكتفت الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد عبر الفايسبوك بعرض وجهات النظر الرسمية (شخصيات ومؤسسات رسمية بالإضافة إلى نواب البرلمان) التي كانت هي الفاعل الحقيقي في هذا القانون، مما يدل على مساندة المؤسسة الإعلامية (البلاد) للموقف الرسمي السائد حول القانون الجديد.

2- التوقع الإيجابي نحو موضوع قانون المالية 2017 وغياب التقييم التعددي

من خلال الجدول رقم 02 يتضح جليا سيطرة التقييم الإيجابي لمنشورات الصفحة الإخبارية نحو قانون المالية لعام 2017 والذي بلغ 68.75%، وهو دليل آخر على موقف هذه المؤسسة الإعلامية المساند للموقف الرسمي. أما نسبة التقييم السلبي التي كانت ضعيفة بعض الشيء فلم تكن تمثل موقف الجريدة، بل هي تمثيل لموقف المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، ويبدو أن إدراجهم هنا كان من أجل إيجاد بعض التعدد فقط. وفيما يخص نسبة الحياد في تقييم الموضوع والتي تكون وجهة نظر متوازنة بين التأييد أو المعارضة فقد كانت ضعيفة جدا ولم تتجاوز 9.37%، وهو ما يدحض حياد المؤسسة الإعلامية (البلاد) في تعطينها للقضايا الوطنية.

3- التنوع الجزئي للتفسيرات الخاصة بموضوع المالية 2017

يشدد النموذج التشاركي للاتصال العمومي على ضرورة أن يكون الاتصال مفتوحا وشاملا لأطر غير متجانسة، فمن خلال تلك الأطر (التفسيرات) يمكن تحديد الجوانب الهامة لعرض قضية ما. ومن خلال

الجدول رقم 03 يتضح أنّ هناك ثلاثة أنواع من التفسيرات التي أطّرت قانون المالية 2017 في الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد وهي كالتالي:

الإطار الاقتصادي: وهو الأكثر حضوراً عن باقي الأطر الأخرى بنسبة 44.68%، وكان التركيز فيه على مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض سعر البترول، هذه الأزمة تحتم على الحكومة إجراءات تقشفية في ميادين متعددة، وزيادة الأسعار وتقليص الدعم عن بعض السلع الأساسية.

الإطار السياسي: ويأتي في مرتبة ثانية بعد الإطار الاقتصادي الذي يرتبط معه بشدة، لأنّ القرارات الاقتصادية هي كذلك قرارات سياسية، وقد بلغت نسبته 31.91%، وركزت التفسيرات هنا على دور رئيس الجمهورية في إقرار هذا القانون مع محافظته على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وأنّ الحكومة تأخذ بعين الاعتبار الحالة المعيشية للمواطن، وحث أعضاء البرلمان على ضرورة التصويت لصالح القانون الجديد.

الإطار التشريعي: بحكم أنّ الموضوع يتمحور بالأساس حول قضية قانونية فإنّه من البديهي أن يحتوي مضمون الاتصال تفسيراً قانونياً والذي بلغ نسبته 19.14%، وتركز في مجمله على توضيح الإجراءات والمحطات التي يمر بها قانون المالية 2017 من وقت عرضه على مجلس الوزراء، إلى البرلمان بغرفتيه، إلى غاية مصادقة رئيس الجمهورية.

4- المجال المخصص للتعليقات: كمجال جديد لمعارضة الفضاء العمومي الرسمي

يظهر الجدول رقم 04 أنّ 74.43% من الذين شاركوا في التعليقات على موضوع قانون المالية 2017 يعارضون هذا القانون ومن يقف وراءه سواء كانت الحكومة أو البرلمانين أو وسائل الإعلام المساندة له مثل جريدة البلاد (الفضاء العمومي الرسمي)، وبالتالي فقد كان المجال المخصص للتعليقات مجالاً لبروز العمومية المضادة لما عرضته منشورات الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد حول هذا الموضوع. تؤكد نانسي فرايزر (Nancy Fraser) على أنّ ظهور العمومية المضادة يكون كنتيجة لهيمنة الفضاء العمومي الرسمي، وأنّ وظيفة العمومية المضادة هي توسيع حيز الخطاب والتعويض الجزئي لسلطة المجموعات المهمّة⁽³²⁾. كما أنّ الحضور الضعيف لتمثيل رأي المواطنين المعارض لهذا القانون ضمن كل المنشورات التي عرضت عبر الصفحة حيث لم تتجاوز نسبة تمثيلهم 6.66% كما يبيّنه الجدول رقم 01، أدى إلى زيادة معارضة القانون من خلال المجال المفتوح لهم عبر التعليقات، وبطبيعة الحال فالجريدة لا تعبر أي اهتمام لرأي المشاركين في التعليقات، فهي تتخذ من هذه المنصة كمنصة أخرى للإعلام بدلاً من التفاعل، والدليل على ذلك الغياب التام لأي رد من قبل الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد على تعليقات المشاركين في مختلف المناقشات التي أثارها تلك المنشورات.

5- المجال المخصص للتعليقات: كمجال لإبداء الرأي أكثر من الحاجة

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 5 أنّ التعليقات التي لا تقدّم أي حجة وتكتفي فقط بإبداء الرأي سواء أكان مؤيداً أو معارضاً كانت هي الأكثر حضوراً بنسبة 66.75%، أما من يقدمون حججاً مضادة فلا يتجاوزن نسبة 31.25%، هذه النسبة تتقارب مع دراسة⁽³²⁾ التي كانت نسبة الحجج المضادة فيها تبلغ 28.1%، وبالتالي فإنّ المجال المخصص للتعليقات ضمن الصفحة الإخبارية يعتبر مجالاً ضعيفاً لتدعيم الرأي

بالحجة التي تزيد من نوعية النقاش الافتراضي. يعتبر الحوار الموسع والنقاش النقدي جوهر الفضاء العمومي، وهو ما يغيب في كثير من الأحيان عبر الأنترنت. ويبدو أنّ هناك فجوة بين "الوصول إلى المعلومات" و"القدرة على المحادثة والحوار"، إذ تفتقر مواقع التواصل الاجتماعي إلى النقاش الجدي والهادف، وتعرف سيطرة واضحة للتبادلات التافهة وغير المهمة. ففي حالة التويتتر مثلا، يتم تقييد الحوار عن طريق التبادل السريع للرسائل القصيرة (140 حرفا فقط)، يسمح هذا بتفاعل عدد كبير من المستخدمين ولكنه في نفس الوقت يترك مساحة صغيرة لظهور الفئات الاجتماعية المختلفة والحوار السياسي المتنوع. ويؤكد كلاي شركي Shirky Clay على أنّ الحرية السياسية يجب أن تكون مصحوبة بمجتمع مدني مثقف بشكل كافي ومتربط جيدا، لمناقشة القضايا المطروحة على الناس⁽³³⁾.

6- التدعيم النسبي لمن يعارض قانون المالية 2017

يبين الجدول رقم 6 تقاربا بين نسبة أولئك الذين يظهرون تأييدا لمن يعارض هذا القانون بـ 44.11%، مع نسبة أولئك الذين لم يبدو أي موقف تجاه من يعارض هذا القانون بـ 46.11%. والنسبة التي وجدناها من خلال هذه الدراسة والمتعلقة بمن يظهر تأييدا لمن يعارض القانون الجديد، لا تتعد كثيرا عن النسبة التي جاءت في دراسة⁽³⁵⁾ والتي قدرت بـ 50.1%. أما من يعارض أو يبدي موقفا محايدا فقد كانت فئة قليلة جدا. عليه فإن المشاركين في النقاشات الافتراضية حول قانون المالية 2017 يحاولون تدعيم كل من يقف ضد هذا القانون سواء كانوا من الشعب أو برلمانيين أو غيرهم. لكن يبقى هذا الدعم مقتصرًا على الجانب المعني والذي يتمثل في التعاطف مع الفئات الهشة في المجتمع، ولا يذهب إلى تقديم مقترحات أو حلول أو أفعال في العالم الحقيقي إلا ما ندر.

خلاصة

لقد أثار ظهور الأنترنت عموما ومواقع التواصل الاجتماعي خصوصا -والذي يعتبر الفايسبوك أهمها ضمن السياق الجزائري- الكثير من الآمال والتوقعات بشأن إعادة تشكيل المناقشات العامة، والتحول نحو النموذج التشاركي للفضاء العمومي، الذي يقوم على تمثيل وجهات النظر المختلفة في المجتمع حيث يجب أن تكون المشاركة شاملة للجميع دون استثناء، مما يعني أنّه لا ينبغي استبعاد أي جماعة في المجتمع من المشاركة لا على أساس الجنس أو العمر أو العرق، والتأكيد بصفة خاصة على أهمية وجود المواطنين العاديين ومنظمات المجتمع المدني في المناقشات العامة⁽³⁶⁾.

وبما أنّ موقع التواصل الاجتماعي يشهد استخداما متزايدا في الجزائر سواء من طرف المؤسسات أو الأفراد، فقد ارتفعت الآمال بأن يؤدي هذا الحيز العمومي الجديد إلى بناء فضاء عمومي افتراضي يساهم في تطوير النقاش العام أكثر شمولية مع تقييمات وحجج متنوعة. ولكن بيّنت دراسة حالة موضوع قانون المالية 2017 في الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد أنّ الفايسبوك لا يشكّل حيزا عموميا واحدا، بل يتشكّل من حيزين مختلفين تماما، وهذا خلافا لبعض الدراسة التي تطرّق لدراسته على أساس أنّه حيزٌ موحدٌ، فهناك حيزٌ خاصٌ بمنشورات الصفحة والمشرف عليها هو من يتحكم فيها، وحيزٌ آخر خاصٌ بالتعليقات وهي التي لا يستطيع المشرف على الصفحة التحكم فيها وتفتح المجال أما الجمهور لإبداء آرائهم حول أي منشور يريدون التعليق عليه.

كما أظهرت دراسة حالة قانون المالية 2017 في الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد اصطفاف هذه المؤسسة الإعلامية إلى جانب الفضاء العمومي الرسمي، بل يمكن اعتبارها هي أيضا أحد مؤسسات ذلك الفضاء الذي يضعف كثيرا من قدرات الفضاء العمومي، فقد استخدمت الصفحة الإخبارية الفايبوكية كأداة للدعاية الإعلامية وليس كأداة تفاعلية مع متابعيها، وبالتالي فقد كان الحيز العمومي الخاص بالمنشورات مجرد داعم للفضاء العمومي الرسمي ولم يكن كفضاء بديل له. أما الحيز الثاني الذي شكلته تعليقات المستخدمين (المتابعين) فقد كان مختلفة تماما عن الحيز الأول، حيث أظهر أنه يعمل كفضاء عمومي مضاد للفضاء العمومي الرسمي، ورغم ذلك يبقى هذا الفضاء المضاد يعاني من نقص المحاجة العقلانية التي تعتبر جوهر الفضاء العمومي خاصة في ظل الرؤية الهابرماسية، ولا يظهر دعما واضحا لتلك الفئة المعارضة والتي تمثل ذلك الفضاء المضاد. وبالتالي فقد عملت الصفحة الإخبارية لجريدة البلاد على تشكيل فضاء عمومي افتراضي يتصارع فيه كل من الفضاء الرسمي والفضاء المضاد.

الهوامش:

1. Walter, S. *EU Citizens in the European Public Sphere An Analysis of EU News in 27 EU Member States*. 2017. p. 51.
2. Dahlgren, P., *The Internet, public spheres, and political communication: Dispersion and deliberation*. Political communication, 2005. **22**(2): p.162-147 .
3. Dahlgren, P., *Media and political engagement*. 2009: Cambridge: Cambridge University Press. p. 34.
4. Gerhards, J. and M.S. Schäfer, *Is the internet a better public sphere? Comparing old and new media in the US and Germany*. New media & society, 2010. p. 144.
5. Walter, *op. cit.*, p.53.
6. Gerhards and Schäfer, *op. cit.*, p.144.
7. Su, W., *A virtual public sphere and its limitations—microblog, online civic engagement in China and its interplay with the state*. The Journal of International Communication, 2016. **22**(1): p. 1-21.
8. Gerhards and Schäfer, *op. cit.*, p.145.
9. Liu, Z. and I. Weber. *Is Twitter a public sphere for online conflicts? A cross-ideological and cross-hierarchical look*. in *International Conference on Social Informatics*. 2014. Springer. p. 337.
10. Batorski, D. and I. Grzywińska, *Three dimensions of the public sphere on Facebook*. Information, Communication & Society, 2017: p. 1-19.
11. Chen, W., F. Tu, and P. Zheng, *A transnational networked public sphere of air pollution: analysis of a Twitter network of PM2. 5 from the risk society perspective*. Information, Communication & Society, 2017. **20**(7): p. 1005-1023.
12. Su, *op. cit.*, p.5.

- .13 Papacharissi, Z., *The virtual sphere 2.0: The Internet, the public sphere, and beyond*, in *Routledge handbook of internet politics*, A. Chadwick and P.N. Howard, Editors. 2010, Taylor & Francis. p. 230-245.
- .14 Gerhards and Schäfer, *op. cit.*, p.144.
- .15 Dahlberg, L., *Rethinking the fragmentation of the cyberpublic: from consensus to contestation*. *New media & society*, 2007. **9**(5): p-827 .847
- .16 Shirky, C., *The political power of social media: Technology, the public sphere, and political change*. *Foreign affairs*, 2011: p. 28-41.
- .17 Liu and Weber, *op. cit.*
- .18 Chen, Tu and Zheng, *op. cit.*
- .19 Colleoni, E., A. Rozza, and A. Arvidsson, *Echo chamber or public sphere? Predicting political orientation and measuring political homophily in Twitter using big data*. *Journal of Communication*, 2014. **64**(2): p. 317-332.
- .20 Fuchs, C., *Twitter and democracy: a new public sphere?* Fuchs, C.: *Social Media: A Critical Introduction*. Los Angeles: SAGE, 2013: p. 179-209.
- .21 Batorski and Grzywińska, *op. cit.*
- .22 Larsson, A.O., *Pandering, protesting, engaging. Norwegian party leaders on Facebook during the 2013 'Short campaign'*. *Information, Communication & Society*, 2015. **18**(4): p. 459-473.
- .23 Smuts, L.-M., *Social Networking Sites as a New Public Sphere: Facebook and its Potential to Facilitate Public Opinion as the Function of Public Discourse—A Case Study of the 2008 Obama Campaign*. 2010, Stellenbosch: University of Stellenbosch.
- .24 Rabah, S., *Social Networking Platforms: A Virtual Public Sphere in the Arab World?*, in *Culture and Politics in the New Middle East*, A. Yasin, E.-S. Pakinem, and U. Ahmet, Editors. 2012, Institute of Strategic Thinking: Ankara, TURKEY. p. 117-142.
- .25 Hammami, S., *The Three Phases of Facebook: Social Networks and the Public Sphere in the Arab World—the Case of the Tunisian Revolution*, in *Media and Political Contestation in the Contemporary Arab World*. 2016, Springer. p. 35-61.

26. حمزة، هواري،، مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي: دراسة المجتمعات الافتراضية الجزائرية على الفايسبوك وتناولها لقضية الفساد في سوناطراك"صفحة راديو ظروفوار نموذجاً"، كلية علوم الإعلام والاتصال 2014، جامعة الجزائر 3.

- .27 Marcinkowski, F., *Public sphere*, in *The international encyclopedia of communication*, D. Wolfgang, Editor. 2008, Blackwell Publishing Ltd: USA. p. 4041-4045.
- .28 Gerhards and Schäfer, *op. cit.*
- .29 Ausserhofer, J. and A. Maireder, *National politics on Twitter: Structures and topics of a networked public sphere*. Information, Communication & Society, 2013. **16**(3): p. 291-314.
- .30 Schneider, S.M., *Expanding the Public Sphere through Computer-Mediated Communication :Political Discussion about Abortion in*. 1997, Massachusetts Institute of Technology
- .31 Douai, A. and H.K. Nofal, *Commenting in the online Arab public sphere: Debating the Swiss minaret ban and the “Ground Zero Mosque” online*. Journal of Computer-Mediated Communication, 2012. **17**(3): p. 266-282.
- .32 Fraser, N., *Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy*. Social text, 1990(25/26): p. 56-80.
- .33 Toepfl, F. and E. Piwoni, *Public spheres in interaction: Comment sections of news websites as counterpublic spaces*. Journal of Communication, 2015. **65**(3): p. 465-488.
- .34 Sherky, *op. cit.*, p.34.
- .35 Toepfl and Piwoni, *op. cit.*, p.5.
- .36 Walter, *op. cit.*, p.72.